والشهوة ، وذلك لا يليق بالله تعالى ، فيقال له : وكذلك الإرادة والمشيئة فينا هى ميل الحى إلى الشىء أو إلى ما يلائمه ويناسبه ، فإنَّ الحى منا مائل إلى ما يجلب له منفعة ، أو يدفع عنه مضرة ، وهو محتاج إلى ما يريده ومفتقر إليه يزداد بوجوده وينقص بعدمه ، فالمعنى الذى صرفت إليه اللفظ كالمعنى الذى صرفته عنه سواء ، فإن جاز هذا جاز ذلك ، فإن قال : الإرادة التى يوصف الله بها مخالفة للإرادة التى يوصف بها العبد وإن كان كل منهما حقيقة ، قيل له : إن الغضب والرضى الذى يوصف به الله مخالف لما يوصف به العبد وإن كان كل منهما حقيقة ، فإذا كان ما يقوله فى الإرادة يمكن أن يقال فى هذه الصفات لم يتعين التأويل ، بل يجب تركه ، لأنك تسلم من التناقض ، وتسلم أيضًا من تعطيل معنى أسماء الله تعالى وصفاته بلا موجب ، فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام ، وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله لامتناع مسمى ذلك فى المخلوق ، فإنه لابد أنْ يثبت شيئًا لله على خلاف ما يعهده حتى فى صفة الوجود ، فإنَّ وجود العبد كما يليق به ووجود البارى كما يليق به ، فوجوده تعالى يستحيل عليه العدم ، ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم ، فما سمى به الرب نفسه وسمى به مخلوقاته مثل الحى والقيوم والعليم والقدير ، أو سمى به بعض صفات عباده فنحن نعقل بقلوبنا معانى هذه الأسماء فى حق الله وأنه حق ثابت موجود ، ونعقل أيضًا معانى هذه الأسماء فى حق المخلوق ونعقل بين المعنيين قدرًا مشتركًا ، لكن هذا المعنى لا يوجد فى الخارج مشتركًا ، إذ المعنى المشترك الكلى لا يوجد مشتركًا إلا فى الأذهان ، ولا يوجد فى الخارج إلا معينًا مختصًا ، فيثبت فى كل منهما كما يليق به .

الله خلق الأشياء لا من شىء :

خلق الله تعالى الأشياء من الذوات والحالات كالسكون والحركات ، والأنوار

والظلمات ، والشرور والخيرات ، والعلويات والسفليات [**لا من شيء**] أى لا مِنْ مادة سابقة على المخلوقات ، لقوله تعالى : ﴿ **فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ [فاطر: ١] أى مبتدعهما ومخترعهما من غير مثال سبق له فيهما حال إبدائهما وإنشائهما، ولا ينافيه أن خلق بعض الأشياء من بعض المواد على وفق ما أراد ، فإن أصول تلك المواد خلقت من غير وجود شيء فى عالم الكون والفساد، ولو تصور وجود الشيء السابق فهو تحت خلق الخالق لقوله : ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ [الرعد: ١٦] ولأنه سبحانه كان ولم يكن معه شيء ، بل فى نظر العارفين هو الآن على ما كان. فهو منزه عن أن يكون له شريك فى الخلق والفعل والمادة ، ولو فى إيجاد ذرة أو إمدادها بسكون أو حركة [**وكان الله عالمًا فى الأزل بالأشياء قبل كونها**] أى قبل وجود الأشياء وتحققها فى عالم الإبداع ، وهذا معنى قوله : ﴿**وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا** ﴾ [الأحزاب: ٤٠]وما ثبت قدمه استحال عدمه ، فلا يحتاج إلى أن يقال : كان زائدة أو رابطة [**وهو الذى قدر الأشياء وقضاها**] أى والحال أنه قدر الأشياء على طِبق إرادته ، وحكم وفق حكمته فى الإنشاء وفيه إيماء إلى مضمون قوله تعالى : ﴿ **أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ** ﴾ [الملك: ١٤]أى ألا يعلم قبل الإنشاء من خلق الأشياء ؟ فعلمه قديم ، وبعض متعلقاته حادث ، وقد قال تعالى : ﴿ **وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ** ﴾ [يونس: ٦١]وقال ﷺ وعلى آله وسلم : « **أول ما خلق الله القلم ، فقال له : اكتب ، فقال القلم : ماذا أكتب يارب ؟ فقال الله تعالى : « اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة** » [(١)] وفى هذا التحقيق دلالة على ما قاله أهل الحق من أن حقائق

---

(١) صحيح : أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) والبخارى فى تاريخه (٦/ ٩٢) وأحمد فى المسند (٥/ ٣١٧) والطبرانى فى الكبير (١١/ ٤٣٣) والطبرى فى تاريخه (١/ ٣٢) والآجرى فى الشريعة (٢١١) والبيهقى فى الكبرى (١٠/ ٢٠٤) والخطيب البغدادى فى تاريخه (١٣/ ٤٠) وابن أبى عاصم فى السنة(١/ ٤٨، ٤٩) .

الأشياء ثابتة .

وقال فى الوصية :ثم نقر بأن تقدير الخير والشر كله من الله تعالى لقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]ومن زعم أن تقدير الخير والشر من عند غير الله كان كافرًا بالله ، وبطل توحيده لو كان له التوحيد ، انتهى .

وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢] ورد فخر الإسلام فى أصوله قول من قال : المراد بهذا القول : سرعة الإيجاد وتحقيق ما أراد ، حيث أفاد أن هذا عندنا محمول على أنه أريد به التكلم بهذه الكلمة على الحقيقة لا على المجاز عن سرعة الإيجاد ، بل هو كلام وارد على حقيقته من غير تشبيه ولا تعطيل فى نعته ، وكذا ذكره شمس الأئمة السرخسى فى أصوله حيث قال ردًا على من قال : إن ذلك القول مجاز عن التكوين : أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ [الروم: ٢٥] فالمراد حقيقة هذه الكلمة عندنا لا أن يكون مجازًا عن التكوين كما زعم بعضهم ، يعنى أبا منصور الماتريدى وأكثر المفسرين ، فإنا نستدل به على أن كلام الله غير محدث ولا مخلوق ، لأنه سابق على المحدثات أجمع ، وحرف الفاء للتعقيب ، أى فى قوله تعالى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ والمعنى فيحدث الشىء بعد الأمر بقوله : ﴿ كُن ﴾ وهو كلامه النفسى القديم ، ونعته القدسى الكريم ، فتحقق أنه سبحانه خلق الأشياء لا من شىء حادث سابق عليها ، ولا من آلة وعدة وأهبة حاصلة لديها ، وهو لا ينافى أنه أوجدها بأمر ﴿ كُن ﴾ فإنه ليس داخلاً تحت الشىء لقوله : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] وكلامه سبحانه لا عينه ولا غيره ، ثم فى تحقق الأشياء كما هو مشاهد فى الأرض والسماء رد على السوفسطائية ومن تبعهم من أهل الأهواء حيث ينكرون حقائق الأشياء ، ويزعمون أنها أوهام وخيالات كالأحلام ، وتقرب منهم الوجودية والإلحادية والحلولية وأمثالهم من جهلة الصوفية .

[**ولا يكون فى الدنيا ولا فى الآخرة شىء**] أى : موجود وحادث فى الأحوال جميعها [**إلا بمشيئته**] أى : مقرونًا بإرادته [**وعلمه وقضائه**] أى : حكمه وأمره [**وقدره**] أى : بتقديره يقدر قدره [**وكَتْبه**] بفتح الكاف وسكون التاء أى : وكتابته [**فى اللوح المحفوظ**] أى قبل ظهور أمره ، وأغرب شارح حيث قال : وكَتْبه عطف تفسير لقدره ، انتهى . ووجه الغرابة أن ثبوت تقديره وتقريره مقدم على تحريره وتصويره ، على أن التقدير صفة المنعوت بالقِدم ، والكتابة حادثة بعد إحداث القلم [**ولكن كتبه بالوصف لا بالحكم**] أى كتب الله فى حق كل شىء بأنه سيكون كذا ، وكذا لم يكتب بأنه ليكن كذا وكذا ، وتوضيحه أنّ وقت الكتابة لم تكن الأشياء موجودة فكتب فى اللوح المحفوظ على وجه الوصف أنه ستكون الأشياء على وفق القضاء ، لا على وجه الأمر بأنه ليكن، لأنه لو قال : ليكن لكانت الأشياء كلها موجودة حينئذٍ لعدم تصور تخلف المخلوق عن الأمر الإيجادى للخالق .

وقال فى « **الوصية** » : نقر بأن الله تعالى أمر بالقلم بأن يكتب وفى نسخة « بأن اكتب » ، فقال القلم : ماذا أكتب يا رب ؟ فقال الله تعالى : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة لقوله تعالى : ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ** ﴾ [القمر: ٥٢، ٥٣] يعنى الحديث مقتبس من القرآن ؛ لأنه ﷺ كان فى معرض التبيان ، ومجمل الأمر : أن القدر وهو ما يقع من العبد المقدر فى الأزل من خيره وشره ، وحلوه ومره كائن منه سبحانه بخلقه وإرادته ، ما شاء كان وما لا فلا .

القضاء والقدر من صفات الله الأزلية :

[**والقضاء والقدر**] المراد بأحدهما الحكم الإجمالى وبالآخر التفصيلى ، وأما قول المعتزلة : لو كان الكفر بقضاء الله تعالى لوجب الرضا به ، لأن الرضا

بالقضاء واجب ، واللازم باطل ، لأن الرضا بالكفر كفر ، فثبت أن الكفر ليس بقضاء الله فلم تكن جميع أفعال العباد بقضاء الله تعالى على ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة ، فمدفوع بأن الكفر مقضى لا قضاء ، والرضى إنما يجب بالقضاء دون المقضى ، وتوضيحه أن الكفر له نسبة إليه سبحانه وهى كونه خلقه على مقتضى حكمته ولا اعتراض عليه فى مشيئته ، فإنه مالك الملك يتصرف فيه كيف يشاء لا يتضرر بشيء كما لا ينتفع به ، وله نسبة أخرى إلى المكلف وهى وقوعه صفة له بكسبه واختياره ، والاعتراض واقع عليه فى فعله لأنه أسخط مولاه واستحق العقوبة الدائمة فى عقباه ، هذا ومن رضى بكفر نفسه فقد كفر اتفاقًا ، ومن رضى بكفر غيره ففيه اختلاف المشايخ ، والأصح أنه لا يكفر بالرضا بكفر الغير إن كان لا يحب الكفر ولكن يتمنى أن يسلب الله عنه الإيمان حتى ينتقم منه على ظلمه وإيذائه ، كذا فى التاتارخانية (١) ، ويؤيده قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام : ﴿ **رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ** ﴾ [يونس: ٨٨] [**والمشيئة**] أى : الإرادة المتعلقة بها [**صفاته فى الأزل بلا كيف**] أى بلا وصف لذلك العمل ، والمعنى : أن هذه صفات ثابتة بالكتاب والسنة إلا أنها متشابهة الصفة ، مجهولة الكيفية ، كسائر صفاته العلية ، حيث حقيقتها خفية عن البرية ، فيجب على المؤمن أن يؤمن بها ويعتقد أن موجب العقل باطل فى وصفها ، إذ ليس من مجرد شأنه أن يدركها ، وكذلك يقول كل راسخ فى العلم عند حكمها .

قال شمس الأئمة السرخسى فى أصوله : وهذا لأن المؤمنين فريقان مبتلى بالإمعان فى الطلب لضرب من الجهل به ، ومبتلى بالوقوف عن الطلب لكونه مكرمًا بنوع من العلم فيه ، ومعنى الابتلاء من هذا الوجه ربما يزيد على معنى

---

(١) انظر كشف الظنون (١/ ٢٦٨) .

الابتلاء فى الوجه الأول ، فإن الابتلاء بمجرد الاعتقاد مع التوقف فى طلب المراد بيان أن العقل لا يوجب شيئًا ولا يدفع شيئًا ، فإنه يلزمه اعتقاد الحقيقة فيما لا مجال للعقل فيه ليعرف أن الحكم لله يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، انتهى .

وحاصله أن الوجه الثانى هو الأقوى ، فإنه إيمان بالأمر الغيبى اللا ريبى الذى لا حظّ للعقل فيه ، ولا لذة للطبع ، بل مجرد اتباع الحق على ما ورد به السمع من جانب الشرع بخلاف الأول حيث اعتمد على عقله، وعوّل على فهمه، وبهذا يظهر أن الانقياد فى العبادات التعبدية أفضل وأكمل من غيرها ، إذ لا حظّ للنفس فيها ، بل محض متابعة أمر الحق فى تحصيلها ، ومن ثم قال تعالى : ﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٨٥] وورد : لا أدرى نصف العلم ، وقيل: العجز عن درك الإدراك إدراك ، وقد سئل على رضى الله عنه عن مسألة فقال : لا أدرى وهو على المنبر ، فقيل له : كيف تطلع فوق هذا المقام الأنور وتقول : لا أدرى فى جواب السؤال الأزهر ؟ فقال : إنى صعدت بِقدْر علمى بالأشياء ولو طلعت بمقدار جهلى لبلغت السماء . وقد وقع لأبى يوسف مثل هذا السؤال ، وأجاب بذلك المقال ، فقيل له : إنك تأخذ كذا وكذا من بيت المال وتعجز عن تحقيق هذا الحال ؟ قال : نعم ، أنا آخذ المال على قدر علمى ، ولو أخذت على قدر جهلى لاستوعبت جميع الأموال .

وقد كرر الإمام ذكر الإرادة هنا تحقيقًا لكونها صفة قديمة لله تعالى تخصص المكونات بوجه دون وجه وفى وقت دون وقت ، وردًا على الكرَّامية وبعض المعتزلة من أن إرادته حادثة ، وأما جمهورهم فأنكروا إرادته للشرور والقبائح ، حتى يقولون : إنه سبحانه وتعالى أراد من الكافر والفاسق إيمانه وطاعته لا كفره ومعصيته زعمًا منهم أن إرادة القبيح قبيحة كخلقه وإيجاده ، وهو ممنوع ومدفوع بأن القبيح هو كسبه والاتصاف به ، فعندهم يكون أكثر ما يقع من أفعال الخلق

على خلاف ما أراد الله فى البلاد ، وهذا شنيع جداً حيث لا يصبر على ذلك رئيس قرية من العباد . وإذا عرفت ذلك فللعباد أفعال اختيارية يثابون عليها إن كانت طاعة ، ويعاقبون عليها إن كانت معصية ، لا كما زعمت الجبرية أن لا فعل للعبد أصلاً لا كسبًا ولا خلقًا ، وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرة له عليها لا مؤثرة ولا كاسبة فى مقام الاعتبار ، ولا قصدَ ولا إرادة ولا اختيار ، وهذا باطل لأنَّا نفرق بين حركة البطش وحركة الرعش ، ونعلم أن الأول باختياره دون الثانى لاضطراره .

فإن قيل : بعد تعلق علم الله وإرادته الجبر لازمًا قطعًا لأنهما إما أن يتعلقا بوجود الفعل فيجب ، أو بعدمه فيمتنع لامتناع انقلاب علمه سبحانه جهلاً ، وامتناع تخلف مراده عن إرادته أصلاً ، وحينئذٍ لا اختيار مع الوجوب ولا امتناع قطعًا ، فالجواب : أنه سبحانه يعلم ، ويريد أن العبد يفعله أو يتركه باختياره فلا إشكال فى هذا المقال ، وتحقيقه أن صرف العبد قدرته أو إرادته إلى الفعل كسب، وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق ، فإن الله تعالى خالق ، والعبد كاسب، ومن أضل ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر والطاعة من الفاجر . والكافر شاء الكفر ، والفاجر شاء الفجور ، فغلبت مشيئتهما مشيئة الله سبحانه .

فإن قيل : يشكل على هذا قوله تعالى : ﴿ **سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ** ﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية وقوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ** ﴾ [النحل: ٣٥] الآية وقوله تعالى : ﴿ **لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ** ﴾ [الزخرف: ٢٠] أى يكذبون ، أو يظنون ويتوهمون ، فقد ذمهم الله حيث جعلوا الشرك كائنًا منهم لمشيئة الله ، وكذلك ذم إبليس حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى إذ قال: ﴿ **رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ** ﴾ [الحجر: ٣٩]

والجواب : أنه أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته ، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه لما شاء ، فجعلوا مشيئة الله دليل رضاه ، فرد الله عليهم ذلك ، فلا ينافى قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً** ﴾ [يونس:٩٩]وقوله تعالى : ﴿ **وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ** ﴾ [البقرة:٢٥٣]والحديث الصحيح الذى اتفق عليه السلف والخلف « **أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن** » [(١)] ولقد أحسن القائل: [بحر المتقارب]

فما شئتَ كان وإنْ لم أشأ وما شئتُ إنْ لم تشأ لم يكن

وقد أجيب بأنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به ، أو أنكر عليهم معارضة شرعه وأمره الذى أرسل به رسله ، وأنزل به كتابه بقضائه وقدره ، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر ، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره ، دافعين بها لشرعه ، كفعل الزنادقة وجهال الملاحدة إذا أُمروا أو نُهوا احتجوا بالقدر . وقد احتج سارق على عمر رضى الله عنه بالقدر ، قال : فأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره ، ويشهد لذلك فى الآية : ﴿ **كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ** ﴾ [الأنعام:١٤٨]والحاصل : أن قولهم : كلمة حق أريد بها الباطل، وأما قول إبليس: ﴿ **رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي** ﴾ فإنما ذم على احتجاجه بالقدر لاعترافه بالقدر وإثباته له ، ولهذا قالوا : إنه أعرف بالله من المعتزلى لمطابقة قوله سبحانه : ﴿ **يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ** ﴾ [المدثر:٣١]أى : عدلاً ﴿**وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ** ﴾ أى : فضلاً ، وقوله تعالى: ﴿ **مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي** ﴾ [الأعراف:١٧٨]وقوله

---

(١) حسن : بمجموع الطرق أخرجه أبو داود (٥٠٧٠، ٥٠٧٣) وأحمد فى المسند (٢٥١٢) وابن السنى فى عمل اليوم والليلة (٤٢ ، ٤٤) وبنحوه البيهقى فى الكبرى (٣/ ٢١٥).

تعالى : ﴿ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ [الرعد:٣٣] وأما قول آدم فى جواب موسى عليه السلام: « **أتلومنى على أمر قد كتبه الله علىَّ** » (١) ، فمبنى على أن الاعتراض على العاصى بعد توبته ورجوعه إلى طاعته ، وأنَّ له حينئذٍ أن يتعلق بالقضاء والقدر ، بل يحتاج أن يعتقد أن معصيته كانت مقدرة قبل خلقه ، وليس له حين مباشرته قبل تحقق توبته أن يتشبث بالقضاء والقدر فى قضيته ، فإنه حينئذٍ كالمعارض لنهيه سبحانه عن معصيته ، وأمره بطاعته ، ولا راد لقضائه ، ولا معقب لحكمه ، ولا غالب لأمره .

وعن وهب بن منبه أنه قال : نظرت فى القدر فتحيرت ، ثم نظرت فيه فتحيرت ، ووجدت أعلم الناس بالقدر أكفهم عنه ، وأجهل الناس بالقدر أنطقهم فيه . ويؤيده قوله عليه السلام : « **وإذا ذكر القدر فأمسكوا** » (٢) يعنى عن بيان حقيقته لا عن الإيمان به وحقيته ، وأما قوله تعالى : ﴿ **وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِكَ** ﴾ الآية ، فالأصح أن المراد بالحسنة هنا النعمة ، وبالسيئة البلية ، فلا حجة لنا ولا علينا ، وقيل الحسنة الطاعة والسيئة المعصية ، ومع هذا فليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ** ﴾ [النساء:٧٩] فإنهم يقولون : إن فعل العبد حسنة كانت أو سيئة فهو من الله ، والقرآن قد فرق

---

(١) صحيح : أخرجه البخارى (٤/ ١٩٢ ، ٨/ ١٥٧) ومسلم فى القدر (١٣) وأبو داود (٤٧٠١) وأحمد فى مسنده (٢/ ٢٦٨ ، ٢٩٨) وابن أبى عاصم فى السنة (١/ ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠) والخطيب البغدادى فى تاريخه (٤/ ٣٤٩) بلفظ : «احتج آدم وموسى . . . » .

(٢) ضعيف : أخرجه ابن عدى فى الكامل (٧/ ٢٤٩٠) والطبرانى فى الكبير كما فى المجمع (٧/ ٢٠٥) وقال : فيه مسهر بن عبد الملك وثقه ابن حبان وغيره وفيه خلاف وبقية رجاله رجال الصحيح وأبو نعيم فى الحلية والخطيب فى تاريخ بغداد كما فى الدر المنثور (٣/ ٣٥) وذكره الذهبى فى الميزان (٩٥١٢) وابن حجر فى لسان الميزان (٦/ ٩٠٣) وفى المطالب العلية (٢٩٣٢ ، ٢٩٣٣) ولا يخلو طريق من علة بل من علل .

بينهما وهم لا يفرقون ، ولأنه سبحانه قال : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٨] فجعل الحسنات من عند الله كما جعل السيئات من عند الله وهم لا يقولون بذلك فى الأعمال بل فى الجزاء .

وأما على المعنى الأول ففرق سبحانه بين الحسنات التى هى النِّعم وبين السيئات التى هى المصائب والنِّقم، فجعل هذه من الله ، وهذه من نفس الإنسان، لأن الحسنة مضافة إلى الله إذ هو أحسن بها من كل وجه ، وأما السيئة فهو إنما يخلقها لحكمة ، وهى باعتبار تلك الحكمة من إحسانه ، فإن الرب سبحانه لا يفعل سيئة قط ، بل فعله كله حسن وخير ، وبهذا ورد حديث : « **الخير كله بيديك والشر ليس إليك** » أى : فإنك لا تخلق شرًّا محضًا بل كل ما تخلقه ففيه حكمة باعتبارها يكون خيرًا ، ولكن قد يكون شرًا لبعض الناس ، فهذا شر جزئى إضافى ، فأما شر كلى ، أو شر مطلق ، فالرب تعالى منزه عن ذلك ، ومن ههنا قال أبو مدين المغربى : [بحر السريع]

لا تنكرَ الباطلَ فى طوره فإنه بعضُ ظهوارتــه

ولهذا لا يضاف الشر إليه مفردًا قط ، بل إما أن يدخل فى عموم المخلوقات كقوله : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[الرعد: ١٦] وقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ وإما أن يضاف إلى السبب كقوله تعالى : ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾[الفلق: ٢] وإما أن يحذف فاعله كقوله : ﴿ وَأَنَّا لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن: ١٠] فإن قيل : كيف وجه الجمع بين قوله: ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ وبين قوله: ﴿ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ أجيب : بأن الخصب والجدب ، والنصرة والهزيمة ، كلها من عند الله ، وما أصابك من سيئة أى محنة وبلية ، فبذنب نفسك عقوبة لك وكفارة ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠] وهذا على المعنى الأول الذى هو المعول.

وأما على المعنى الثانى: فالطاعة تنسب إلى الله لأنها محض خير، والسيئة لا

تنسب إليه تأدبًا لكونها فى صورة شر ، والكل من عند الله خلقًا ، فخلق الطاعة فضل ، وخلق المعصية عدل ﴿ **لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ** ﴾ [الأنبياء: ٢٣] ثم فى قوله تعالى : ﴿ **فَمِن نَّفْسِكَ** ﴾ من الفوائد : أن العبد لا يطمئن إلى نفسه ولا يسكن إليها ، فإن الشر كائن فيها لا يجىء إلا منها، ولا يشتغل بكلام الناس ولا ذمّهم إذا أساؤوا إليه ، فإن ذلك من السيئات التى أصابته ، وهى إنما أصابته بذنوبه فيرجع إلى الله ، ويستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله ، ويسأل الله أن يعينه على طاعته ، فبذلك يحصل له كل خير ، ويندفع عنه كل شر ، ولهذا كان أنفع الدعاء طلب الهداية فإنها الإعانة على الطاعة وترك المعصية .

هذا وقد قيل : كل عام يخص كما خص قوله : ﴿ **وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بما شاءه ليخرج ذاته وصفاته ، وما لم يشأ من مخلوقاته ، وما يكون من المحال وقوعه فى كائناته ، والحاصل أن كل شىء تعلقت به مشيئته تعلقت به قدرته ، وإلا فلا يقال : هو قادر على المحال لعدم وقوعه ولزوم كذبه ، ولا يقال غير قادر عليه تعظيمًا لأدبه من ربه ، ثم هذا العام مخصوص بقوله تعالى : ﴿**وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فإنه باق على العموم ، وشامل للموجود والمعدوم ، والمحال والموهوم ، كما بينه الإمام بقوله : [**يعلم الله تعالى المعدوم فى حال عدمه معدومًا**] أى بوصف المعدومية [**ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده**] أى فى عالم الربوبية ، بل ويعلم أن شيئًا لا يكون ولو كان كيف يكون [**ويعلم الله تعالى الموجود فى حال وجوده موجوداً**] أى : بعد أن علمه فى حال عدمه معدومًا [**ويعلم كيف يكون فناؤه**] أى : إذا أراد أن يجعله معدومًا بعد أن علمه فى حال وجوده موجودًا من غير تغير علمه فى مراتب كونه معلومًا قائمًا [**ويعلم الله تعالى القائم فى حال قيامه قائمًا**] أى : مثلاً ، وإلا فكذا فى حال حياته وصلاته وصيامه وسائر مقاماته [**فإذا قعد**] أى : تغير عن حاله الأول [**علمه**

قاعدًا فى حال قعوده] أى : انتقاله من حالة إلى حالة ، علمًا تنجيزيًا ظاهريًا ، بعدما كان يعلم أنه سيقعد إلا أن ذلك العلم كان ذهنيًا وباطنيًا ، كما حقق فى تفسير قوله : ﴿ إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٤٣] [**من غير أن يتغير علمه**] وزيد فى نسخة « أو صفته » والظاهر أن الثانى وجد فى نسخة بدل علمه فألحقه به وما أبدله ، فحصل بسبب الجمع بعض خلله [**أو يحدث له علم**] أى فى ثانى حاله ما لم يكن فى أزله [**ولكن التغير**] أى الانتقال [**واختلاف الأحوال**] أى من القيام والقعود وأمثالهما من الأفعال [**يحدث فى المخلوقين**] مع تنزه الملك المتعال، عن قبول الانفعال ، وحصول التغير والانتقال ، فإن علمه قديم بالأشياء ، فإذا أوجد شيئًا ، أو أفناه ، فإنما يوجده أو يفنيه على وفق ما علمه ، وطبق ما قدره وقضاه ، فإذًا لا يتغير علمه ، ولا يختلف حكمه ، ولا يحدث له علم بتغير الموجود والمعدوم ، واختلافه وحدوثه .

الله خلق الخلق سليمًا من الكفر والإيمان :

[خلق] أى : « الله سبحانه » كما فى نسخة [الخلق] أى : المخلوقين [**سليمًا من الكفر والإيمان**] أى سالمًا من آثار الكفران وأنوار الإيمان ، بأن جعلهم قابلين لأن يقع منهم العصيان والإحسان ، كما قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ﴾ [التغابن: ٢] أى فى عالم الظهور والبيان [**ثم خاطبهم**] أى : وقت التكليف بالعبادة ، على لسان أرباب الرسالة ، وأصحاب السعادة [**وأمرهم**] بالإيمان والطاعة [**ونهاهم**] عن الكفر والمعصية [**فكفر من كفر بفعله**] أى باختياره [**وإنكاره**] أى : مع جهله وإصراره [**وجحوده**] أى : مع عناده واستكباره [**بخذلان الله تعالى**] أى : بترك نصرته سبحانه [**إياه**] وعدم توفيقه لما يرضاه ، وهو مقتضى عدله ، كما قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [يونس: ٤٤] [**وأمن من آمن بفعله**] أى : بانقياده وإذعانه

[**وإقراره**] أى : بلسانه [**وتصديقه**] أى : بجنانه على وفق أمر الله ومراده ، [**بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له**] أى فيما قدره وقضاه بمقتضى فضله كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤٣] وهذا لا ينافى كونهما كافراً ومؤمنًا فى علم الله لحديث : « **خلقت هؤلاء للجنة ولا أبالى وخلقت هؤلاء للنار ولا أبالى** » [(١)] وحديث : « **فرغ ربكم من العباد فريق فى الجنة وفريق فى السعير** » [(٢)] فإن الحديث الجامع المانع قوله عليه الصلاة والسلام : «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**» [(٣)] .

[**أخرج ذرية آدم**] أى : طبقة بعد طبقة إلى يوم القيامة [**من صلبه**] أى : أولاً، ثم من أصلاب أبنائه وترائب بناته نسلهم [**على صور الذر**] بعضها بيض وبعضها سود، وانتشروا إلى يمين آدم ويساره [**فجعلهم عقلاء فخاطبهم**] أى حين أشهدهم على أنفسهم بقوله: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٧٢] [**وأمرهم**] أى بالإيمان والإحسان [**ونهاهم**] أى : عن الكفر والكفران [**فأقروا له بالربوبية**] أى ولأنفسهم بالعبودية حيث ﴿ **قَالُوا بَلَىٰ** ﴾ [**فكان ذلك منهم**] أى قولهم : بلى الذى صدر عنهم [**إيمانًا**] أى : حقيقيًا ، أو حكميًا [**فهم يولدون على تلك الفطرة**] يعنى كما قال سبحانه : ﴿ **فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا** ﴾ [الروم: ٣٠]

---

(١) حسن بمجموع الطرق : أخرجه أحمد فى مسنده (١/ ٤٤) ومالك فى الموطأ فى كتاب القدر (٢) وابن أبى عاصم (١/ ٨٧) فى السنة من طرق متعددة أحسنها ضعيف والطبرى فى تاريخه (١/ ١٣٥) وكلها طرق يقوى بعضها بعضًا .

(٢) صحيح : أخرجه الترمذى (٢١٤١) وأحمد فى المسند (٦٥٢٧) وابن أبى عاصم فى السنة (١/ ١٥٣ ، ١٥٤) بإسناد حسن أيضًا .

(٣) صحيح : أخرجه البخارى (٦/ ٢١١ ، ٢١٢ ، ٨/ ٥٩ ، ١٥٤) ومسلم فى القدر (٦ ، ٧ ، ٨) وأبو داود فى السنة باب (١٦) والترمذى (٢١٣٦ ، ٣٣٤٤) وأحمد فى المسند (١/ ٨٢ ، ١٤٠ ، ١٥٣ ، ٣٧٥) والطبرانى فى الكبير (٤/ ٢٨٠ ، ٧/ ١٤٠ ، ١٤١) والخطيب البغدادى (١١/ ١١٠) فى تاريخه .

وكما قال ﷺ : « **كل مولود يولد على فطرة الإسلام فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه حتى يعرب عنه لسانه إما شاكرًا وإما كفورًا** » (١) ، وهذا معنى قوله تعالى : ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ [الإنسان: ٣] والحاصل أن عهد الميثاق ثابت بالكتاب ، وهو قوله تعالى : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ** ﴾ [الأعراف: ١٧٢] الآية ، وبالسنة وهو الحديث الثابت المروى فى «المصابيح » (٢) وغيره وتحقيقهما فى كتب التفسير ، وشروح الحديث المنير ، على ما بيناه فى محلهما خلافًا للمعتزلة، حيث حملوا الآية والحديث على المعنى المجازى كما دفعناه فى موضعهما هذا .

وقال شارح : ظهر من هذه المسألة وما يتعلق بها من الأدلة أن القول بأن أطفال المشركين فى النار متروك ، فكيف لا وقد جعل الشرع البالغ الجاهل بالله ممن لم تبلغه الدعوة معذورًا ، يعنى بقوله تعالى : ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً** ﴾ [الإسراء: ١٥] وأما الأحاديث فمتعارضة فى هذا الباب وقد جمعنا بينهما فى « شرح المشكاة » على ما ظهر لنا من طريق الصواب، وقد قال فخر الإسلام: وكذا نقول فى الذى لم تبلغه الدعوة : إنه غير مكلف بمجرد العقل ، وأنه إذا لم يصف إيمانًا ولا كفرًا ، ولم يعتقد على شىء أى مما يكون منافيًا للإيمان ، ولا موافقًا للعصيان ، كان معذورًا، وإذا وصف الكفر وعقده ، أو عقده ولم يصفه لم يكن معذورًا وكان من أهل النار مخلَّدًا [**ومن كفر بعد ذلك**] أى : الإيمان الميثاقى [**فقد بدّل وغير**] أى : إيمانه الفطرى الوهبى بالكفر الطارئ الكسبى [**ومن آمن**] أى : أظهر إيمانه [**وصدق**] أى : فى إظهاره بأن يكون إيمانه اللسانى مطابقًا لتصديق الجنان [**ثبت عليه**] أى : « على دينه » كما فى نسخة ،

---

(١) صحيح : سبق تخريجه .

(٢) للإمام البغوى .

والمعنى على دينه الأصلى وفطرته الأولى [ودام] على الإسلام وهو تأكيد لما قبله وفى نسخة « وداوم » أى : واستمر عليه ، ولم يتزلزل لديه ، قال القونوى : فى تفسير الآية الكريمة قولان :

أحدهما : قول أهل التفسير وعليه جمع من أكابر الأئمة وأكثر أهل السنة والجماعة ، وهو ما روى أن عمر رضى الله عنه سئل عن هذه الآية فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **إن الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للجنة ويعملون عمل أهل الجنة ثم مسح ظهره بشماله فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للنار ويعملون عمل أهل النار** » فقال رجل : يا رسول الله ففيم العمل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « **إن الله تعالى إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة وكذلك إذا خلق الله العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار** »(١) وأخذ بظاهره الجبرية فقالوا : إن الله تعالى خلق المؤمنين مؤمنين وخلق الكافرين كافرين وإبليس لم يزل كافرًا ، وأبو بكر وعمر كانا مؤمنين قبل الإسلام ، والأنبياء كانوا أنبياء قبل الوحى ، وكذا إخوة يوسف كانوا أنبياء وقت الكبائر ، وقال أهل السنة والجماعة : صاروا أنبياء بعد ذلك ، وإبليس صار كافرًا ، وهذا لا ينافى كونه كافرًا عند الله باعتبار تعلق علمه بأنه سيصير كافرًا بعمله ، ولو كان جبرًا محضًا لما صدر من إبليس طاعة ، ولا من أبى بكر وعمر معصية ، فبطل قولهم : إن الكفار مجبورون على الكفر والمعصية ، والمؤمنين مجبورون على الإيمان والطاعة ، بل نقول : إن العبد مختار مستطيع على الطاعة والمعصية وليس بمجبور ، والتوفيق من الله تعالى ، كما يدل عليه قوله سبحانه: ﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾[الحجرات: ١٥]

---

(١) صحيح : سبق تخريجه .

فلو كانوا مؤمنين لما أمرهم بالإيمان ولما خاطبهم بقوله تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] .

وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى ﷺ أنه قال فى تفسير هذه الآية : (أخذ الله تعالى الميثاق من ظهر آدم عليه السلام فأخرج من ظهره كل ذريته ، فنشرها بين يديه جميعًا ، وصوّرهم وجعل لهم عقولاً يعلمون بها وألسنًا ينطقون بها ، ثم كلمهم قبلاً أى عيانًا يعاينهم آدم وقال : ألست بربكم قالوا : بلى شهدنا) [1] وتلاها إلى قوله تعالى : ﴿الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣] فإن قيل فما وجه إلزام الحجة بهذه الآية ونحن لا نذكر هذا الميثاق وإن تفكرنا وجهدنا جهدنا فى ذلك بالاتفاق ؟ أجيب : بأن الله سبحانه وتعالى أنسانا ذلك ابتلاء لأن الدنيا دار ابتلاء ، وعلينا الإيمان بالغيب ابتداء ، ولو تذكرنا ذلك لزال الابتلاء وما احتجنا إلى تذكير الأنبياء وليس كل ما ينسى بالمرة تزول به الحجة وتثبت به المعذرة ، قال تعالى فى حق أعمالنا : ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦] وأخبر أنه سيثيبنا ويجازينا .

والثانى : قول أرباب النظر وأصحاب المعقول ، وهو أنه تعالى أخرج الذرية وهم الأولاد من أصلاب آبائهم ، وذلك الإخراج أنهم كانوا نطفة فأخرجها الله تعالى إلى أرحام الأمهات وجعلها علقة ، ثم مضغة ، حتى جعلهم بشرًا سويًا وخلقًا كاملاً ، أشهدهم على أنفسهم بما ركب فيهم من دلائل الوحدانية ، فبالإشهاد بالدلالة صاروا بأنهم قالوا : بلى ، قيل : وهذا القول لا ينافى الأول إذ الجمع بينهما ممكن فتأمل ، وأما المعتزلة فقد أطبقوا على أنه لا يجوز تفسير الآية بالوجه الأول ومالوا إلى الوجه الثانى وجعلوه من باب التمثيل ، وهذا منهم بناء على أن كل ما لا يدركه العقل لا يجوز القول به ، لما عرف من أصلهم من

---

(١) سبق بنحوه وهو صحيح .

تقديم العقل على النقل ، ثم الآية تدل على أن الله خلق الأرواح مع الأجساد أو قبلها وهو الصحيح لخبر : « إن الله تعالى خلق الأرواح قبل الأجساد بخمسمائة ألف سنة » [١] وأن الخطاب والجواب كان للأرواح والأجساد كما يبعثون بهما فى المعاد.

.. ولم يجبر أحدًا على أى منهما :

[**ولم يجبر**] بضم الياء وكسر الباء أى : لم يقهر الله [**أحدًا من خلقه على الكفر وعلى الإيمان**] وفى نسخة : « ولا على الإيمان » والمعنى : أن الله تعالى لا يخلق الطاعة والمعصية فى قلب العبد بطريق الجبر والغلبة ، بل يخلقهما فى قلبه مقرونًا باختيار العبد وحبه ، فإن المكره على عمل هو الذى إذا عمل ذلك العمل يكرهه فى الأصل وكان المختار عنده أن لا يعمله ، فإنه عنده كالذليل كالمؤمن إذا أكره على كلمة الكفر ، فأجراها بظاهر البيان وقلبه مطمئن بالإيمان ، وكالمنافق حيث يجرى الإيمان على اللسان وقلبه مشحون بالكفر والكفران ، فليس الكافر فى كفره معذورًا ولا المؤمن فى إيمانه مجبورًا ، بل الإيمان محبوب للمؤمنين ، كما أن الكفر مطلوب للكافرين ، وهذا معنى قوله تعالى : ﴿ **كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ** ﴾ [المؤمنون:٥٣] غاية الأمر أن الله تعالى بفضله حبب إلينا الإيمان ، وزين فى قلوبنا الإحسان ، وكره إلينا الكفر والفسوق والعصيان ، والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وبعدله ترك هداية أهل الكفر والكفران ، وحبب إليهم العصيان ، وكره لديهم الإيمان ، فسبحانه سبحانه ، يضل الله من يشاء ويهدى من يشاء ، ومن يضلل الله فما له من هاد ، ومن يهد الله فما له من مضل ، وهذا من أسرار القضاء والقدر بحكم الأزل ، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون [**ولا خلقهم مؤمنًا ولا كافرًا**] أى : بالجبر والإكراه [**ولكن**

(١)لم أقف عليه بعد .

خلقهم أشخاصًا] أى قابلة لقبول الإيمان إخلاصًا ، ولاختيار الكفر على توهم كونه لهم خلاصًا [**والإيمان والكفر فعل العباد**] أى : بحسب اختيارهم لا على وجه اضطرارهم ، وسبحان من أقام العباد فيما أراد [**يعلم الله تعالى من يكفر فى حال كفره كافرًا**] أى : « وأبغضه » كما فى نسخة [**فإذا آمن بعد ذلك**] أى ارتكاب كفره [**علمه مؤمنًا فى حال إيمانه**] أى « وأحبه » كما فى نسخة [**من غير أن يتغير علمه**] أى بتغير كفر عبده وإيمانه [**وصفته**] أى ومن غير أن يتغير نعته الأزلى من الغضب والرضا المتعلقين بالكفر والإيمان ، وإنما التغير فى متعلقهما باختلاف الزمان ، بل وقد علم بإيمان بعض وكفر آخرين قبل وجودهم فى عالم شهودهم إلا أنه سبحانه من فضله وكرمه لا يعمل بمجرد تعلق علمه ، بل لابد من ظهور اختيار العبد وحصول عمله ليترتب عليه الحساب ، ويتفرع عليه الثواب أو العقاب ، والله أعلم بالصواب .

أفعال العباد كسبهم وخلق الله :

[**جميع أفعال العباد من الحركة والسكون**] أى : على أى وجه يكون من الكفر والإيمان ، والطاعة والعصيان [**كسبهم على الحقيقة**] أى : لا على طريق المجاز فى النسبة ، ولا على سبيل الإكراه والغلبة ، بل باختيارهم فى فعلهم بحسب اختلاف أهوائهم وميل أنفسهم ، فلها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ، لا كما زعمت المعتزلة أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية من الضرب والشتم وغير ذلك ، ولا كما زعمت الجبرية القائلون بنفى الكسب والاختيار بالكلية ففى قوله تعالى : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ رد على الطائفتين فى هذه القضية ، والحاصل أن الفرق بين الكسب والخلق هو أن الكسب أمر لا يستقل به الكاسب ، والخلق أمر يستقل به الخالق ، وقيل ما وقع بآلة فهو كسب ، وما وقع لا بآلة فهو خلق ، ثم ما أوجده سبحانه من غير اقتران قدرة العبد وإرادته يكون صفة له ، ولا يكون